

# المحاضرة السادسة

## مؤشرات الحكم الرشيد

### 1/ المؤشرات:

**1-1 التمكين:** ويكون عن طريق توسيع قدرات المواطنين وتمكينهم من ممارسة حرية الاختيار دون ضغوطات، وبالتالي فتح المجال لمشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم و تؤثر فيهم.

**1-2 التعاون:** ويشمل العناية بمفهوم الإحساس بالانتماء إلى المجتمع والاندماج فيه و التشجيع بقيمه والتفاعل في إطاره لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

**1-3 العدالة في التوزيع:** و تتضمن توفير الإمكانيات اللازمة والفرص المواتية لفائدة المواطنين خاصة الفقراء منهم، للحصول على حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمات الصحية. الاستدامة : وتتعلق بالقدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الحياة الكريمة.<sup>1</sup>

**1-4 الأمان الشخصي:** ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن الانتهاكات والتهديدات المختلفة كالقمع والتهميش هذه الشروط و المؤشرات لا يمكن تحقيقها إلا في ظل وجود حكم يقوم على الرشادة والصلاح و ضمان حقوق المواطنين والتبصر في مصالحهم، وخدمة المصالح العليا للشعب ونبذ المصالح الشخصية وكافة مظاهر الفساد والتسلط.

### 2/ الحكم الرشيد و الديمقراطية:

إذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب، فإن السلطة أو الحكم يدار من قبل المواطنين يمارسونه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، فالديمقراطية باعتبارها مجموعة أفكار ومبادئ تتعلق بالحرية ، تتضمن مجموعة من الممارسات والإجراءات كالتمثيل السياسي العادل والانتخابات الحرة والحقوق المتساوية والحريات الفردية والمحاسبة والتسامح ، فهي تقوم على المبادئ الأساسية التالية:

**1-2 الحقوق الأساسية:** وتتعلق بمدى تمكين المواطنين من المشاركة الحرة في اختيار الحكام و المساهمة في القرارات السياسية.

---

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، " ، خلق الفرص للأجيال القادمة " نيويورك : المكتب الإقليمي للدول العربية ، 2002 ، ص.16.

2-2 الحقوق المدنية: وتتجسد في الحريات المدنية التي توفر للمواطنين إمكانية التعبير بحرية عن أفكارهم بعيدا عن آراء الدولة.

2-3 الضوابط المؤسسية: وتتمثل في حماية الحقوق وتطبيق القوانين بالصرامة اللازمة وضبط صلاحيات المسؤولين وفقا للقوانين الصادرة عن الدولة.

فالحكم الراشد هو الذي يحقق أو يؤدي إلى تحقيق الحكم الديمقراطي، الذي يستند على المشاركة والمحاسبة والرقابة، فالديمقراطية هي المؤشر الرئيسي من وجهة النظر السياسية على وجود الحكم الراشد وفي هذا الشأن لا بد أن تقوم على:

- الحرية في إنشاء وتشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب و الانضمام إليها.
- ضمان حرية التعبير لكافة المواطنين ودون استثناء.
- الحق في التصويت والمشاركة في الانتخابات والحق في الترشح.
- فتح المناصب العامة أمام المواطنين وفق قدرات ومؤهلات محددة ودون تمييز.
- ضمان حرية الانتخابات وشفافيتها.

إضافة إلى ذلك لا بد من استقلالية الإدارة عن نفوذ الساسة وجعلها في خدمة الصالح العام وإبعاد هيمنة الدولة على المجتمع المدني، حيث أن السيطرة عليه تؤدي إلى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة، كما لا تنجح السياسات الاقتصادية والاجتماعية إذا كانت في غياب المشاركة و المحاسبة و الشفافية، ولا ينتج عنها الرفع من مستوى معيشة المواطنين غير القادرين على تصحيح هذه السياسات.

إن قياس الحكم الراشد وتحديد خصائصه ومعاييره لا تظهر بشكل واضح، إلا بعد معرفة خصائص ومميزات الحكم الفاسد (Poor Governance) التي تتلخص فيما يلي :

1- هو الحكم الذي يفشل في الفصل بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة و بين المال العام و الخاص وهو الذي يقوم باستخدام الموارد العامة لصالح تحقيق المصالح الخاصة.

2- لا يقوم على أساس قانوني ولا يطبق القانون ويعفي المسؤولين من سريان القانون عليهم

3- يتميز بوجود معوقات قانونية وإجرائية تقف في وجه الاستثمار المنتج.

4- يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتقوم بهدر الموارد وسوء استخدامها.

5- هو حكم مغلق وغير شفاف ويخفي طرق وعمليات صنع القرار ووضع السياسات.

6- يتميز بوجود الفساد وقيم التسامح معه.

7- وبذلك فهو حكم خال من الشرعية وهديم الثقة لدى المواطنين، و يستعمل القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان.<sup>2</sup>

بينما خصائص الحكم الراشد فهي كثيرة ومتنوعة وتختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، بحسب التنوع في المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وتشمل الأداء الإداري للدولة ومؤسساتها الرسمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وأيضاً دور المواطنين كنشطاء اجتماعيين، فمعايير الحكم الراشد وفق لذلك اختلفت من هيئة إلى أخرى، فالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي تستند في تحديد ذلك إلى محفزات النمو الاقتصادي والانفتاح، وحرية التجارة والخصخصة، وقد استندت دراسة البنك الدولي عن الحكم الراشد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى معيارين أساسيين وهما، التضمينية والمساءلة، فالمعيار الأول يشمل حكم القانون والمعاملة والمشاركة، بالمساواة وتوفير فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة، أما المعيار الثاني فيخص التمثيل والمشاركة والتنافسية السياسية والاقتصادية والشفافية والمساءلة، وتمحورت معايير وخصائص الحكم الراشد حول:

1- المحاسبة و المساءلة.

2- الاستقرار السياسي و فعالية الحكومة.

3- نوعية تنظيم الاقتصاد.

4- حكم القانون.

5- التحكم في الفساد<sup>3</sup>

بينما حددت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية المعايير التالية:

1- دولة القانون.

2- إدارة القطاع العام.

3- السيطرة على الفساد.

4- خفض النفقات العسكرية

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد حدد معايير أكثر شمولاً وتضمنت ما يلي:

1- المشاركة السياسية.

<sup>2</sup> World Bank , Gouvernances and Développement , Washington : D .C , 1992 , p. 9 .

<sup>3</sup> تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، " الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، " تحسين التضامنية و المساءلة "، واشنطن : البنك الدولي ، 2003 ، ص.3 .

2- حكم القانون والشفافية.

3- التوافق و حسن الاستجابة.

4- الفعالية و المحاسبة.

5- المساواة وتكافؤ الفرص.

6- الرؤية الارتياحية الاستراتيجية<sup>4</sup>

إن الشفافية وحكم القانون و المشاركة السياسية وغيرها من المعايير المذكورة أنفا كلها تؤدي إلى قيام الحكم الراشد ، إضافة إلى معايير جديدة مستقاة من النتائج الإيجابية المحققة في بعض الدول خاصة الأسبوية، وتتمحور هذه المعايير حول مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، و تكون الدولة عنصر أساسيا في وضع السياسات العامة في مجالات التعليم والعمل والتكوين المهني والإسكان والبيئة وتوزيع الموارد بعدالة.

---

<sup>4</sup> Daniel Kaufmann , Massino Mostrazzi , Gouvernance Maters 3 Indicateurs for 1996 – 2002 Policy Research Working paper 3106, Washington : D .C ,World Bank,2003 , p12.